

Distr.
GENERAL

S/1995/10
6 January 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - قام مجلس الأمن، بقراره ٩٣٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤، بتوسيع ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بحيث تضطلع بعدد من المهام تتصل باتفاق ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ بشأن إقامة وقف إطلاق نار وفصل القوات (S/1994/583، المرفق الأول). وقام أيضا بتمديد ولاية البعثة حتى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وهذا التقرير مقدم قبل انتهاء ولاية البعثة.

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - بعد تقريره السابق المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (S/1994/1160)، جرت جولة أخرى من المفاوضات، عقدها مبعوثي الخاص لجورجيا بهدف إحراز تقدم صوب إيجاد تسوية شاملة، في جنيف في الفترة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقد دارت المفاوضات بصورة رئيسية حول قضايا اللاجئين والمسائل السياسية.

٣ - وقد طغى البطء الشديد في عودة اللاجئين إلى أبخازيا على جدول الأعمال. فقد رفض الجانب الأبخازي التوقيع على إعلان كان من شأنه أن يسمح بعودة أسرع وبأعداد أكبر. ولكنه وافق على تقصير فترة الاستعراض المتعلقة بالنظر في الطلبات من أربعة أسابيع إلى أسبوعين. وفيما يتعلق بالمسائل السياسية، قبل الجانبان، كأساس للمناقشة، مشروع ورقة كانت قد أعدتها الأمم المتحدة بالاشتراك مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (أعيدت تسميته الآن بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا) وممثلون عن الاتحاد الروسي. وقد وضع مشروع الورقة الخطوط العريضة للعناصر السياسية والقانونية الممكنة لمركز أبخازيا في المستقبل ضمن دولة اتحادية وبشأن السلامة الإقليمية لجورجيا.

٤ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ اعتمد مجلس السوفيات الأعلى لأبخازيا دستورا لأبخازيا أعلن أبخازيا "دولة ديمقراطية ذات سيادة". وأعلن مجلس السوفيات الأعلى، في بيان صدر في اليوم ذاته، أن "أبخازيا ... لا تقوم بقطع عملية المفاوضات مع جورجيا، بل هي على استعداد لمواصلتها بغرض إقامة دولة اتحادية ذات رعتين متساويتين، وهي تقترح تنشيط العملية". وقد ولي الزعيم الأبخازي، السيد أردزينبا "رئيسا للجمهورية" يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وقد ورد رد فعل المجلس في البيان الرئاسي المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/PRST/1994/78).

٥ - وكان مبعوثي الخاص يعتزم في الأصل دعوة الجانبين الى عقد مزيد من المحادثات حول مشروع الورقة السياسية على مستوى الخبراء في موسكو ابتداء من ١٤ كانون الأول/ديسمبر. ومع ذلك، ففي ١ كانون الأول/ديسمبر، أُبلغ بأن الجانب الجورجي سحب قبوله للورقة كأساس للمناقشة. وبعد أن وردت معلومات جديدة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر تفيد أن الجانب الجورجي لن يرسل أي ممثل الى اجتماع الخبراء، ألغى الاجتماع.

٦ - وقد قمت، في عدد من المناسبات، من بينها أثناء زيارتي الى جورجيا في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر الى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، باستطلاع إمكانية قيامي بعقد اجتماع مع السيد شفرنادزه والسيد أردزينبا من أجل دفع العملية السياسية الى الأمام. بيد أن هذه الجهود لم تؤت ثمارا حتى الآن، وذلك من ناحية بسبب الانشغال العام بالأحداث التي تقع في أماكن أخرى في منطقة القوقاز.

٧ - وفي هذه الظروف، لا أستطيع أن أصف العملية السياسية إلا بأنها في حالة توقف تام.

ثالثا - الحالة الإنسانية

٨ - بدأت عودة اللاجئين الطوعية الى وطنهم أبخازيا وعودة الأشخاص المشردين داخليا في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وقد عاد إلى الآن من مجموع اللاجئين والمشردين المقدر بـ ٢٥٠ ٠٠٠ شخص، حوالي ٣٠٠ شخص بمقتضى الإجراءات التي وضعتها اللجنة الرباعية. وفي حين كانت بداية العودة تطورا مشجعا، فقد كان حجم هذه الحركة مخيبا للأمل الى حد بعيد. وقد اقترحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الاجتماع الرباعي المعقود في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ أن يوضع جدول زمني لعودة اللاجئين. وفي الوقت ذاته، أشارت تقارير وردت من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا أن عددا كبيرا من الأشخاص، يقدر بعدة آلاف، قد عادوا الى وطنهم تلقائيا.

٩ - وفي أثناء محادثات جنيف المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر، صدر بيان مشترك بشأن مسألة اللاجئين والأشخاص المشردين عن الأمم المتحدة وما كان يسمى حينئذ بمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الروسي، يطلب الى الأطراف اتخاذ عدد من الخطوات المحددة لزيادة سرعة عملية العودة.

١٠ - ولكن منذ نهاية تشرين الثاني/نوفمبر توقفت العودة الرسمية تماما. وجرى تناول مسألة الجدول الزمني مرة أخرى في اجتماع اللجنة الرباعية المعقود في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ولكن لم يحرز أي تقدم. وكانت النقطة الوحيدة التي اتفقت عليها آراء الطرفين هي ضرورة اتخاذ قرار سياسي رفيع المستوى لكسر حالة الجمود هذه. وقد قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعض المقترحات العملية للموقعين على بيان جنيف بشأن إعادة تنشيط أعمال اللجنة الرباعية.

١١ - وبالرغم من وقوع حوادث معزولة، فإن سلطات أبخازيا بذلت جهودا لضمان أمن العائدين. ومع ذلك، فإن حالة الأمن في منطقة غالي ما زالت خطيرة الى أبعد حد وقد جرى الإبلاغ عن عدد من التهديدات الخطيرة للأمن. وتعزى هذه الى أعمال قامت بها مجموعات وتشكيلات خارجة عن السيطرة، ومما هو جدير بالملاحظة أن البيان الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر ناشد الأطراف بصورة صريحة منع هذه المجموعات من دخول المنطقة الأمنية. ويلزم بذل جهود مستمرة لتهيئة جو آمن يؤدي الى العودة. وقد تأثرت البرامج الإنسانية، وهو أمر كان لا بد من وقوعه، من جراء الحالة الأمنية التي ما زالت غير مستقرة. وبالإضافة الى ذلك، فما زال يوجد خطر الألغام؛ فقد كانت سرعة تقديم برنامج تثقيف الوعي بالألغام أبطأ مما كان متوقعا.

١٢ - وإن عدم وجود زخم في العودة يمثل أيضا عقبة رئيسية تحول دون تلبية احتياجات العائدين التلقائيين وغيرهم من المتأثرين من أفراد السكان. ونظرا لعدم وجود التزام واضح من جانب الأطراف بالعملية الرباعية، فإن تمويل البرامج الإنسانية أخذ يصبح صعبا بصورة متزايدة. فحالة تمويل برامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أصبحت متأزمة لدرجة أن أصبح يُنظر فيما إذا كان من الممكن الاحتفاظ بالمستوى الحالي من الموظفين من أجل عملية يبدو أنها تواجه مأزقا.

١٣ - وإن حالات التأخر المتكررة في عملية العودة تفرض عبأ إضافيا ثقيلا على بقية جورجيا. فالهيكل الصحي في جورجيا أخذ يتدهور بسبب الحاجة الى الأموال لشراء الأدوية واللقاحات، وأدت مشاكل وحالات عجز أخرى الى حالات طوارئ شديدة في الصحة العامة، مثل انتشار أمراض الحصبة والدفتيريا والتهاب الكبد وظهور مرض السل. وهذا يزيد من تفاقم التوترات الاجتماعية في البلد ويجعل العودة السريعة للأشخاص المشردين من جراء النزاع في أبخازيا مسألة ذات إلحاحية شديدة.

١٤ - وسيجري الاضطلاع في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بمهمة تقييم مشتركة بين الوكالات في القوقاز، برئاسة ممثل لإدارة الشؤون الإنسانية، وستقوم بتقييم احتياجات جورجيا والبلدان الأخرى في المنطقة للسنة المقبلة، لأغراض إعداد النداء الموحد المقبل المشترك بين الوكالات من أجل القوقاز (نيسان/أبريل ١٩٩٥ - آذار/مارس ١٩٩٦). ويوجد في النداء القائم حاليا من أجل جورجيا، الذي يهدف إلى جلب إغاثة طارئة للأشخاص الذين شردهم القتال في أبخازيا وينتهي في آذار/مارس ١٩٩٥، عجز في التبرعات قدره ٥٢ في المائة.

١٥ - ويذكر أعضاء المجلس أنه تم إنشاء صندوق التبرعات المذكور في الفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ٩٣٧ (١٩٩٤). وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ناشدت الدول الأعضاء التبرع لذلك الصندوق. ولم ترد أية تبرعات حتى هذا التاريخ.

رابعاً - عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

١٦ - تواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا تأدية مهامها على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في قراره ٩٣٧ (١٩٩٤). وهي تعمل بصورة رئيسية في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح وفي وادي كودوري. وتقوم أيضا برصد مواقع تخزين الأسلحة لدى الجانبين الجورجي والأبخازي. ويقوم بحراسة كل من مواقع تخزين الأسلحة ممثلون للطرف الذي تخصه.

١٧ - وقد بلغت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا كامل قوتها المأذون بها وهي ١٣٦ مراقبا عسكريا. وكما ذكر في الفقرة ١١ من تقريره السابق إلى المجلس (S/1994/1160)، يقع مقر قيادة العملية في سوخومي مع وجود قسم من موظفي المقر في بيتسوندا. ولها أيضا ثلاثة مقار قطاعية - في سوخومي وغالي وزوغديدي - مع وجود العدد الأكبر من المراقبين العسكريين في غالي. وأنشئ مركزا مراقبة شبه ثابتين في قطاع غالي على الحدود بين المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح (انظر الخريطة المرفقة). وتم الآن إنشاء مكتب الاتصال في تبليسي.

١٨ - والوزع الكامل لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا يتيح لها تكثيف عملياتها في المنطقة الأمنية. ويجري الاضطلاع بهذه الأنشطة في تنسيق وثيق مع قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة. وتعطي الأولوية لمنطقتين - المنطقة الواقعة غربي زوغديدي، حيث يحدث الجزء الأكبر من العودة التلقائية للاجئين والأشخاص المشردين داخليا، والمنطقة الواقعة على طول قناة غالي. والغرض من هذا التكثيف هو مراقبة، وإذا أمكن منع، تسلل الأفراد المسلحين إلى داخل المنطقة الأمنية، مما يساعد على تهيئة الظروف المفضية إلى عودة اللاجئين والأشخاص المشردين. وقد أبلغ الأطراف بقيام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة بتكثيف أنشطتهما.

١٩ - وبالرغم من أن عددا قليلا نسبيا من الأشخاص المسلحين تم منعهم من دخول المنطقة الأمنية، فإن تشديد عمليات الرصد زاد من ثقة السكان المدنيين المحليين، ويبدو أن وقوع أعمال النهب قد هبط عن مستواه العالي جدا في السابق.

٢٠ - وتتلقي البعثة تعاوننا من كل من حكومة جورجيا وسلطات أبخازيا. وإذا استثنينا حوادث قليلة معزولة، تحل في العادة بسرعة، يتمتع المراقبون العسكريون بحرية الحركة اللازمة لأداء مهامهم. ويتخذ السكان المحليون تجاه البعثة موقفا إيجابيا بوجه عام.

٢١ - وقد تم استكمال تبادل الرسائل مع حكومة جورجيا بشأن مركز بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.

٢٢ - وقد ساعد إنشاء مكتب اتصال البعثة في تبليسي على تعزيز التعاون بين البعثة ومكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تبليسي.

خامسا - الحالة على أرض الواقع

ألف - لمحة عامة

٢٣ - كانت الحالة في منطقة عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا مستقرة بوجه عام وإن كانت متوترة. ولا يزال معدل الجريمة في المنطقة مرتفعا؛ ويجري يوميا إطلاق النار بصورة متفرقة، ولا سيما في منطقة غالي، ولم تتمكن السلطات المحلية في تلك المنطقة من السيطرة على أعمال اللصوصية. وفي تقدير بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا أنه لا يوجد خطر مباشر على أفرادها ولكن حالة الأمن تتطلب اليقظة.

باء - المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح

٢٤ - لا يزال الأطراف يمثلون لاتفاق ١٤ أيار/مايو بشأن إقامة وقف إطلاق نار والفصل بين القوات. وجرى سحب جميع القوات المسلحة والمعدات العسكرية الثقيلة من المنطقة الأمنية ولم تعد توجد أية معدات عسكرية ثقيلة في المنطقة المحدودة السلاح.

٢٥ - وجرى محاولات لإعادة إدخال معدات عسكرية في المنطقتين. وتجري تلك المحاولات عموما بحجة أن المعدات ضرورية لدعم أنشطة الشرطة و/أو الميليشيا. وجرى سحب المعدات بعد تقديم احتجاج من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا و/أو قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة. كما حاولت جماعات مسلحة من كلا الجانبين التسلل إلى المنطقة الأمنية. وقد عولجت معظم هذه الحوادث في الحال من قبل قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة، التي قامت أيضا في بعض الحالات بنزع سلاح المتسللين بمساعدة مقدمة من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في بعض الأحيان.

٢٦ - ويذكر أعضاء المجلس الاختلاف في الرأي بين حكومة جورجيا والسلطات الابخازية فيما يتعلق بنوع الأسلحة الشخصية المسموح بها في المنطقة المحدودة السلاح والمنطقة الأمنية؛ فالابخاز يحملون بنادق أوتوماتيكية، في حين تحمل شرطة جورجيا مسدسات. ولا يزال هذا الاختلاف على مستوى التسليح قائما، وفي تقدير بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا أنه من غير المحتمل أن يتغير.

٢٧ - وبالرغم من أن حيازة الأسلحة التي تحمل باليد في المنطقة الأمنية تقضي الإذن بها وتسجيلها، فمن المحتمل أن هناك عددا كبيرا من تلك الأسلحة لا يزال موجودا في المنطقة.

٢٨ - وتقع أعمال السرقة والسلب في جميع أنحاء المنطقتين بصفة دائمة. وهذه الحوادث متكررة بوجه خاص في منطقة غالي، حيث أخذ عدد الكمائن التي ينصبها مهاجمون مجهولون في التزايد. وبعض هذه الكمائن نفذها أشخاص دخلوا المنطقة من جنوب نهر إنغوري. وقد قامت قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة، المزودة بمعدات للرؤية الليلية، بإبلاغ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بأن بعض المجموعات المتسللة يعمل بأسلوب عسكري بشكل واضح. وليس هناك دليل على أن تلك الأنشطة تتلقى الدعم من حكومة جورجيا: في بعض الحالات يبدو أنها تنفذ محليا بهدف تقويض استقرار الحالة وفي حالات أخرى يبدو أنها تتسم بطابع العمليات الثأرية الشخصية.

جيم - وادي كودوري

٢٩ - كما ورد في الفقرات ٢٢ إلى ٢٤ من تقريري السابق (S/1994/1160)، نفذت قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة عملية أطلق عليها "البحث والتفسير" في وادي كودوري في الفترة بين ٥ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وقامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وممثلو حكومة جورجيا والسلطات الابخازية والسفانتيين (سكان الوادي) برصد هذه العملية.

٣٠ - وقد أكدت العملية للسلطات الابخازية أن قوات جورجيا لم تعد موجودة في الوادي، وأبلغ السفانتيون بتفاصيل اتفاق ١٤ أيار/مايو. كما تأكدت قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة من أنه إما جرى سحب المعدات العسكرية الثقيلة من الوادي أو تدميرها. وفي أثناء العملية، عثر على عدد من الألغام ومخابئ الذخيرة وتم تدميرها.

٣١ - ولدى الانتهاء من إصلاح الطريق الرئيسي المؤدي إلى الوادي، أقامت قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة نقطتي تفتيش وزودتهما بالأفراد. والقصد منهما طمأنة السفانتيين بأن أمنهم سيكون مكفولا.

٣٢ - وواصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا القيام بأعمال الدورية بصفة منتظمة في الوادي حتى تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، عندما منعتها الأحوال الجوية من القيام بذلك. والجهود مستمرة لتزويد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بالقدرات اللازمة للقيام بأعمال الدورية. واحتفظت قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة بمركزين للمراقبة، في لاتا وأزهارا، ونقطتي التفتيش المذكورتين أعلاه. ولدى القوة حوالي ١٠٠ فرد على جانبي الوادي. ويحتفظ الجانب الابخازي بمركز يضم ١٥ فردا تقريبا على مسافة ٥ كيلومترات شرق لاتا، ويحتفظ السفانتيون بمركز شرق الطريق الذي أعيد إصلاحه.

٣٣ - وقد عادت الحياة في الوادي إلى حالتها الطبيعية إلى حد كبير. ويقدر مجموع السكان بـ ٥٠٠ ٣ نسمة، يعيشون جميعا شرق الطريق الذي أعيد إصلاحه الآن. وبدأت المدارس عملها ثانية، غير أن الفصول الدراسية لا تعقد بانتظام. وتعقد اجتماعات منتظمة بين ممثلي الابخاز والزعماء السفانتيين، عادة في منطقة الطريق الذي تم إصلاحه.

٣٤ - وقد تحسنت بقدر كبير العلاقة على أرض الواقع بين الابخاز والسفانتيين. بيد أن القلق يساور السفانتيين إزاء مستقبلهم بالنظر إلى أن الزعماء السياسيين الابخاز لا يزالون يؤكدون اعتزامهم محاكمة السفانتيين الذين قاتلوا ضد ابخازيا. وسيقاوم السفانتيون هذه الخطوة إذا نفذت. ويوجد في حوزتهم كثير من الأسلحة التي تحمل باليد وهناك مؤشرات على أنه قد تكون لديهم أيضا أسلحة أثقل.

سادسا - التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ

السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة

٣٥ - سار التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلم التابع لرابطة الدول المستقلة وفق الأسس الواردة في تقرير المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/818، الفقرات ١٧-١٤). ويجري بصفة منتظمة تبادل المعلومات والمساعدات والقيام بأعمال الدورية المشتركة، ولا يزال التعاون جاريا بصورة مرضية.

٣٦ - وتواصل كل من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة تنسيق تنفيذ الولاية الخاصة بها. ويجتمع كبير المراقبين العسكريين للبعثة وقائد قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة مرة أو مرتين في الأسبوع لتبادل الآراء والمعلومات عن الحالة السائدة وتنسيق التعاون. ويجتمع كبار مساعديهم يوميا تقريبا لتبادل المعلومات وتخطيط الجوانب العملية للتعاون. وتجري مواقع الأفرقة والدوريات التابعة للبعثة اتصالات متكررة مع مراكز ودوريات قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة.

٣٧ - وما برحت قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة تضطلع بعملياتها في إطار تنفيذ اتفاق ١٤ أيار/مايو. وأية تغييرات في المهام المتفق عليها جرت بالتشاور مع الأطراف.

٣٨ - ويذكر أعضاء المجلس أنني قد شرعت في تبادل الرسائل مع رئيس مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة لوضع ترتيب مناسب بشأن أدوار ومسؤوليات كل من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة فيما يتعلق باتفاق ١٤ أيار/مايو. ولم يستكمل بعد هذا التبادل.

سابعا - ملاحظات

٣٩ - كما ذكرت أعلاه، فإن العملية السياسية متوقفة تماما. وعلاوة على ذلك، كان هناك قليل من النتائج الهامة منذ أن بدأت المفاوضات الرامية إلى إيجاد تسوية شاملة قبل ما يزيد قليلا على العام. والمسألة الأساسية للنزاع الجورجي الابخازي، أي تحديد المركز السياسي لابخازيا المقبول من الجانبين، لا تزال أبعد ما تكون عن الحل.

٤٠ - وبالنظر إلى شدة الأزمة الحاصلة في جمهورية شيشينيا في الاتحاد الروسي وقربها مكانيا، من المحتمل أن تظل الجهود السياسية الرامية إلى معالجة قضية ابخازيا معلقة في الوقت الراهن. بيد أنه، في الأجلين المتوسط والطويل، ما زلت مقتنعا بأن المفاوضات بين الجانبين هي السبيل الوحيد الذي يمكن عن طريقه حل هذه القضية المعقدة بشكل مرض. وتحول الحالة الراهنة دون التوصل إلى حل ناجح للمشاكل الإنسانية للاجئين والمشردين. كما أنها لا توفر العناصر الأساسية للاستقرار والأمن الضروريين لعودة الحياة الطبيعية إلى شعوب المنطقة في نهاية الأمر.

٤١ - ومبعوثي الخاص على استعداد لمواصلة دور الوساطة الذي يضطلع به، بمساعدة من الاتحاد الروسي بوصفه طرفا ميسرا وبمشاركة فعلية من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، ما زلت مستعدا لتقديم المساعدة شخصيا بالاجتماع بزعماء الجانبين معا أو بكل على حدة من أجل إعطاء زخم لعملية المفاوضات.

٤٢ - وسوف تنتهي الولاية الحالية لقوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥ (S/1994/1459). وأوصي المجلس بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ذلك التاريخ. وسأقدم، في الوقت المناسب، إضافة لهذا التقرير تتناول الآثار المالية المترتبة على هذه التوصية.

- - - - -